صيادو قطاع غزة .. عقوبات جماعية تحت الاحتلال وصمود مستمر

مقدمة:

يعد قطاع الصيد في قطاع غزة أحد أهم الموارد الاقتصادية ومصدرا للدخل، ويشارك في دعم الناتج القومي الفلسطيني[1] حيث يوفر فرص عمل لعدد كبير من الصيادين والعاملين في المهن المساندة والمرتبطة بالصيد، مثل بيع السمك وبناء وصيانة المراكب ومعدات الصيد. كما يساهم قطاع الصيد في دعم الأمن الغذائي الفلسطيني، عبر توفير البروتين الحيواني من الأسماك.

لا يخفى على أحد أهمية الصيد في قطاع غزة عبر المراحل المختلفة. حرفة الصيد في قطاع غزة ليست سهلة وتعد من الأعمال التي تنطوي على درجة عالية من المخاطر. وعلى الرغم من ذلك إلا أن الصيادين في قطاع غزة يفضلون البحر بصعابه على أي عمل آخر.
لا تقتصر المخاطر في مهنة الصيد على طبيعة العمل والسلامة، إذ يضاف إليها أخطار أخرى غير مألوفة للصيادين حول العالم، أهمها: الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين أثناء وجودهم في مناطق "الصيد المسموحة" من قبل سلطات الاحتلال، وتقييد مساحة الصيد وحرمان الصياد من الوصول إلى مناطق الصيد الوفير، إضافة إلى الحصار المفروض عل قطاع غزة والذي يحد من إدخال معدات الصيد ومواد إصلاح القوارب والمحركات والحبال وألياف الفيبرجلاس.

طبقا لإحصاءات دائرة الثروة السمكية في وزارة الزراعة الفلسطينية فإن عدد الصيادين المسجلين في عام 2019 بلغ 3,606 صيادا وحوالي 600 من العاملين في الحرف المساندة لحرفة الصيد. وتشير بعض الإحصائيات السابقة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى وصول عدد الصيادين والعاملين في الحرف المساندة للصيد إلى 10,000 عام 1997. وقد أدت قيود الاحتلال الإسرائيلي على الصيادين وقطاع الصيد بشكل عام إلى تناقص العدد إبّان الانتفاضة الثانية عام 2000.

بيانات عامة

3606 صيادا

1705 قارب صيد

نصيب الفرد سنويا من استهلاك الأسماك الطازجة أقل من **2** كيلوجرام في غزة و20.2 كجم في العالم.

137 ميلا بحريا مربعا متوسط مساحة الصيد بمعدل **41%** من المساحة حسب اتفاقية أوسلو

1.96 مليون نسمة تعداد سكان قطاع غزة

365 كم² مساحة قطاع غزة

40 كم (21.6 ميل بحري) طول ساحل قطاع غزة

- **القيود على مساحة الصيد عبر السنين:**

قبل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، كان الصياد الفلسطيني يمارس مهنة الصيد بحرية وبمساحات تجاوزت آلاف الأميال البحرية المربعة وبما يتناسب مع المعدات وحجم القوارب في تلك الأوقات والقوانين السارية حينها. إلا أنه منذ حرب عام 1967 واحتلال قطاع غزة، بدأت سلطات الاحتلال بفرض حظر على الصيد ومنع الصيادين من دخول البحر إلا بعد الحصول على تصاريح وضمن مناطق محددة. كما تقوم سلطات الاحتلال بفرض قيود ممنهجة والسماح لمسافات محددة قد ترتبط بمواسم الصيد وكذلك ببعدها الجغرافي عن الحدود البحرية. فمثلا خلال السنوات 2015 إلى 2018 حظرت سلطات الاحتلال على الصيادين الوصول لمسافات أبعد من 6 أميال بحرية وسمحت في فترات محددة لمراكب الصيد الوصول لمسافة 9 أميال بحرية بدءًا من وادي غزة إلى الحدود الجنوبية. هذه القيود تحرم الصيادين الفلسطينيين في غزة من استغلال مواردهم من مساحة الصيد المتاحة حسب اتفاقية أوسلو. وفي معظم الأوقات فأقصى المسافة المسموحة هي 6 أميال بحرية حيث يحرم الصياد الفلسطيني من استغلال ما مساحته 70% من المساحة حسب اتفاقية أوسلو. أما في حال إعلان سلطات الاحتلال تقليص المسافة إلى 3 أميال بحرية فإن هذا يمنع الصيادين من استغلال 82% من المساحة المسموحة حسب اتفاقية أوسلو. كما يفرض الاحتلال إغلاقا كاملا للبحر ومنع الصيادين من ممارسة الصيد وحرمانهم من توفير القوت لهم ولعائلاتهم. وترتبط زيادة أعداد الصيادين منذ العام 2008 إلى تشديد الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال على قطاع غزة وزيادة عدد العاطلين عن العمل والذي لجأ بعضهم للعمل في قطاع الصيد.

ولغرض فهم "مساحة الصيد" بشكل مفصل رأينا أن نبين نظريا حصة القارب من المساحة حيث وجد أن عدد القوارب وصل إلى 1705 قاربا عام 2019 وبتقسيم المساحة يكون نصيب القارب حوالي خُمْس (⅕) ميل بحري مربع[2]، بينما في حالة فرض القيود على 6 أميال بحرية تكون حصة القارب 0.08 ميل بحري مربع وهي تعادل 40% فقط مقارنة باتفاق أوسلو.

[1] وصلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2018 إلى 3% بينما تمثل منها الأسماك والصيد نسبة 3%. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية. http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/741/default.aspx?lang=ar

[2] وحدات القياس المستعملة هي بالميل البحري: كل 1 ميل = 1.6 كم ، كل 1 ميل بحري = 1.85 كم ، كل 1 ميل بحري مربع = 3.43 كم²

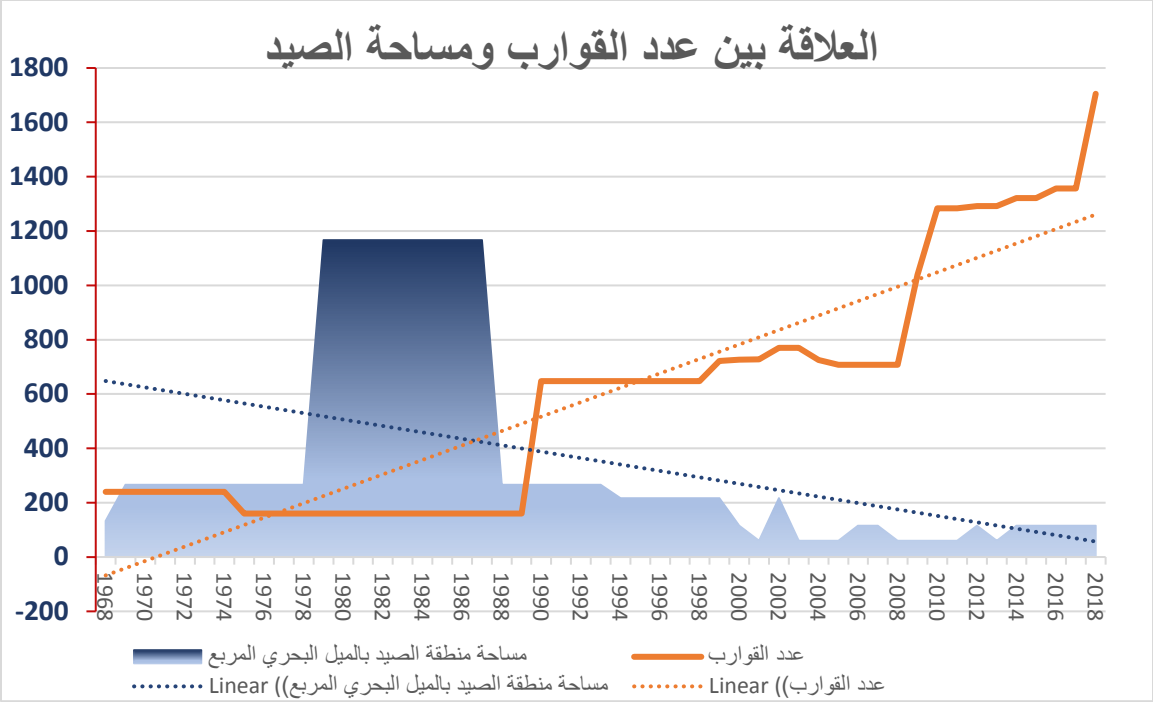

رسم توضيحي 1 مساحة الصيد وأعداد القوارب

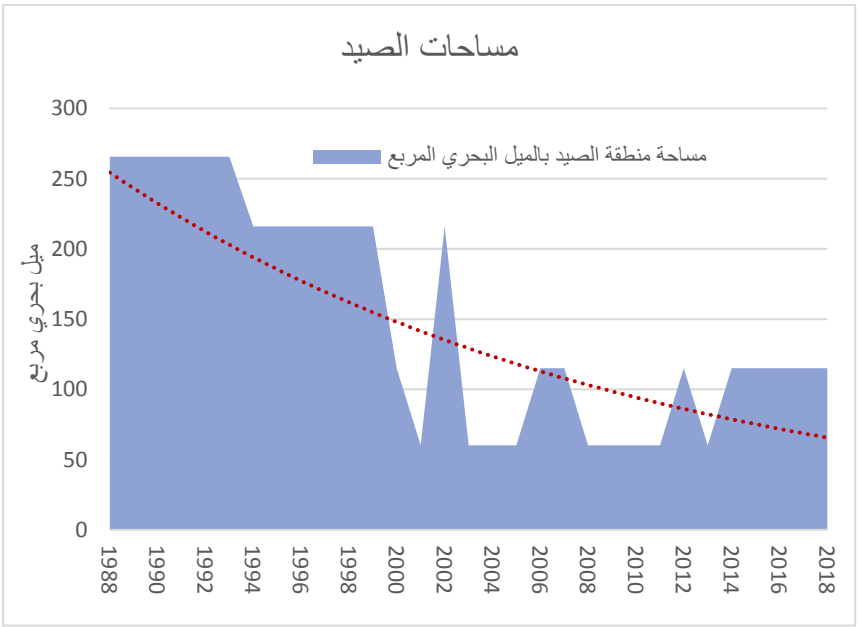

رسم توضيحي 2 مساحات الصيد المسموح بها منذ عام 1988 حتى 2018

الرسم التوضيحي 2 يبين كيف قلص الاحتلال مساحات الصيد منذ عام 1988 حتى 2018.[3]

يظهر الرسم تقلصا ملحوظا في مناطق الصيد بعد سنتين من توقيع اتفاقية أوسلو والتي نصت -رغم إجحافها بحق الصياد الفلسطيني- على السماح للصيادين لمسافة 20 ميلا بحريا أي ما يعادل مساحة 337 ميلا بحريا مربعا حيث كان معدل حصة القارب من المساحة حوالي ثلث ميل بحري مربع (حوالي 2 كم^2) عند توقيع الاتفاقية. أما في يومنا الحالي وبوجود 1705 قارب مختلف الحجم والقدرات فمتوسط المساحة المتاحة لكل قارب لا تتعدى 0.08 ميلا بحريا مربعا في أحسن الأحوال على مدار العشر سنوات الأخيرة وذلك في حد ذاته انتهاكا لأبسط الحقوق الإنسانية التي نصت عليها المعاهدات والمواثيق الدولية. هذا مع العلم أن هذه المقارنة بحد ذاتها لا تأخذ بعين الاعتبار عددا من العوامل المهمة المتعلقة بالبيئة البحرية وأماكن توالد وتكاثر الأسماك في الأميال الثلاثة الشاطئية والمناطق الأخرى المحظورة مثل تلك المخصصة لتصريف مياه المجاري، مع العلم بأن القارب الصغير الحجم وبدون محرك يحتاج إلى مساحة 3000م^2 لنصب الشباك العائمة وذلك طبقا للمعلومات الواردة من لجان الصيادين في اتحاد لجان العمل الزراعي. ويجب التنويه هنا أن الأخطار

[3] مصادر البيانات: (الإدارة العامة للثروة السمكية. ودراسة: واقع الصيد والصيادين في قطاع غزة، عبد الناصر ماضي، اتحاد لجان العمل الزراعي 2011)

البيئية تعد من أكثر المخاطر على البيئة البحرية ليس فقط لقطاع غزة بل في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام. ويجدر الإشارة أنه وفقًا لدائرة الثروة السمكية بوزارة الزراعة، فلم تظهر الآثار السلبية التي أفرزتها القيود على منطقة الصيد وحصرها في ثلاثة أميال بحرية في العامين 2006 و2007 إلاّ في العام 2009 عندما استُنزفت مناطق تكاثر الأسماك في المنطقة المسموح الصيد بها، والتي تبلغ ثلاثة أميال بحرية، بصورة كبيرة.[4]

لم يقتصر الأمر فقط على تحديد منطقة الصيد المسموحة بل يقوم الاحتلال بإغلاق كامل للبحر ومنع الصيادين من دخوله على فترات متفاوتة من العام. ومن خلال لقاءاتنا مع بعض الصيادين ذكر معظمهم أن فترات الإغلاق ما تكون غالبا في مواسم الصيد العالية مثل موسم صيد السردين وغيرها والتي ينتظرها الصياد أشهرا كاملة من أجل تغطية تكاليف رحلاته أو تعويض خسائره ومصروفاته من الأشهر السابقة.

في بداية هذا العام أعلنت سلطات الاحتلال توسيع مناطق الصيد إلى 15 ميلا بحريا وضمن شروط ومناطق محددة، ثم قلصت المسافة إلى 12 ثم إلى 10 ميلا بحريا، وعلى فترات متقاربة حظرت على الصيادين دخول البحر والوصول لسبل عيشهم. واستخدم الاحتلال هذه الطريقة كنوع من العقاب الجماعي على الصيادين والسكان في قطاع غزة.

إنما يقوم به الاحتلال هو انتهاك لحقوق الانسان والمواثيق الدولية، وتمثل هذه الإجراءات الإسرائيلية "امتدادا للعقوبات الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، والتي تستهدف في جانبٍ منها التضييق على الصيادين وحرمانهم من مزاولة أعمالهم والوصول بِحُرِّية إلى المناطق التي تتواجد فيها الأسماك"، "كما يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على أن القرار الإسرائيلي بتقليص مسافة الصيد البحري يمس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصيادين الفلسطينيين، ويمثل انتهاكاً للحق في العمل وفقاً للمادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[5].

الشكل الآتي والجدول الذي يليه يبين فترات الاغلاق والمسافة[6] التي حددها الاحتلال الإسرائيلي من بداية عام 2018 حتى نهاية شهر يونيو 2019:

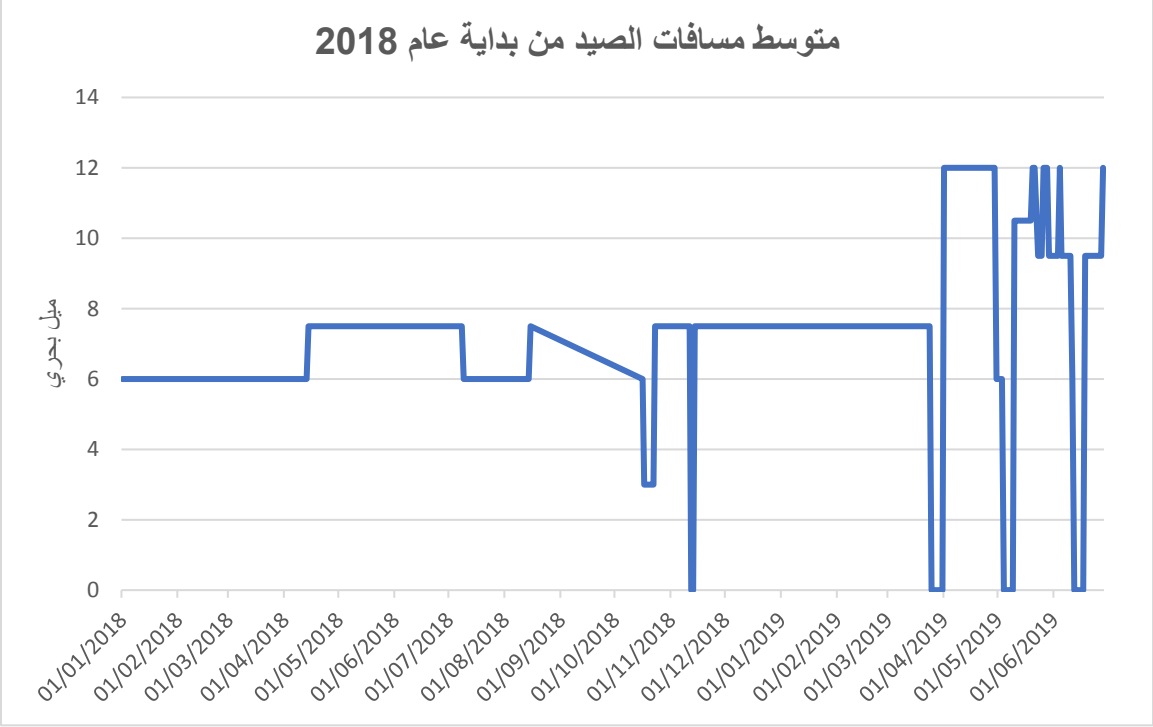

رسم توضيحي 3 متوسط مسافات الصيد من بداية عام 2018

[4] https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-fisheries-fishing-catch-increases-amid-ongoing-protection-concerns-1

[5] https://pchrgaza.org/ar/?p=15698

[6] اتحاد لجان العمل الزراعي، تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق صيادي قطاع غزة -2018. ص 18

التاريخ	الاجراء	المساحة بالميل البحري المربع	نسبة المساحة الممنوعة
2018/04/10	توسيع مساحة الصيد من وادي غزة إلى رفح من 6 أميال إلى 9 أميال بحرية	145	%57
2018/07/09	تقليص مساحة الصيد إلى 6 أميال بحرية	115	%66
2018/08/15	توسيع مساحة الصيد من وادي غزة إلى رفح من 6 أميال إلى 9 أميال	145	%57
2018/10/16	تقليص مساحة الصيد إلى 6 أميال بحرية	115	%66
2018/10/17	تقليص مساحة الصيد إلى 3 أميال بحرية	60	%82
2018/10/23	توسيع مساحة الصيد من وادي غزة إلى رفح من 6 إلى 9 أميال بحرية	145	%57
2018/11/12	اغلاق البحر بشكل كامل	0	%100
2018/11/14	السماح للصيادين بالعمل داخل البحر بمناطق 6 أميال وأخرى 9 أميال بحرية	145	%66
2019/03/25	إغلاق البحر بشكل كامل	0	%100
2019/04/01	توسيع مساحة الصيد إلى 15 ميلا. من شمال قطاع غزة إلى الميناء 6 أميال بحرية ومن الميناء إلى وادي غزة 12 ميلا بحريا ومن وادي غزة إلى خان يونس 15 ميل بحري ومن خان يونس إلى رفح 12 ميلا بحريا	206	%39
2019/04/30	تقليص مساحة الصيد إلى 6 أميال بحرية	115	%66
2019/05/04	إغلاق البحر بشكل كامل	0	%100
2019/05/10	السماح بالصيد لمسافة 12 ميلا بحريا	182	%46
2019/05/21	توسيع مساحة الصيد إلى 15 ميلا بحريا.	206	%39
2019/05/23	تقليص مساحة الصيد إلى 10 أميال بحرية	162	%52
2019/05/26	توسيع مساحة الصيد إلى 15 ميل بحري من غرب مدينة الزهراء وسط القطاع إلى مدينة رفح.	206	%39
2019/05/29	تقليص مساحة الصيد إلى 10 أميال بحرية	162	%52
2019/06/04	توسيع مساحة الصيد إلى 15 ميلا بحريا	206	%39
2019/06/05	تقليص مساحة الصيد إلى 10 أميال بحرية	162	%52
2019/06/11	تقليص مساحة الصيد إلى 6 أميال بحرية	115	%66
2019/06/12	إغلاق البحر بشكل كامل	0	%100
2019/06/18	السماح بالصيد لمسافة 10 أميال بحرية	162	%52
2019/06/28	توسيع مساحة الصيد إلى 15 ميلا بحريا	206	%39

القيود على إدخال معدات الصيد

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2006 تفرض حظرا على إدخال معدات الصيد والمحركات والأدوات وقطع الغيار اللازمة لصيانة وإصلاح القوارب، ما أدى إلى توقف عدد من المراكب عن العمل. كما أثر هذا الحظر على شريحة أخرى من العاملين في المهن المساندة لقطاع الصيد مثل ورش تصنيع وصيانة قوارب الصيد.

وأثرت هذه القيود عكسيا على مهنة صناعة القوارب في القطاع وذلك بسبب نقص المواد وغلائها بسبب الحصار، ما أدى إلى ارتفاع تكلفة إنشاء القوارب عشرات الأضعاف ومن هذه المواد الأخشاب ومادة (الفيبرجلاس)[7] الألياف الزجاجية والمحركات الخارجية للقوارب الصغيرة والداخلية للقوارب الكبيرة مثل الجرافات وقوارب الصيد بالتحويط (الشنشولة)، كذلك والكابلات الفولاذيّة وقطع الغيار بحجة أنها مواد "مزدوجة الاستخدام" ما أدى إلى تعطيل ما يقارب من مئتي قارب صغير الحجم (حسكة) وخمسة وعشرين قاربا كبير الحجم (لنش).

انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الصيادين:

يرتكب الاحتلال الإسرائيلي جملة من الانتهاكات بحق الصياد الفلسطيني في قطاع غزة وبشكل يومي. فعلى صعيد الحق في الحياة سلبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الحياة من عشرة صيادين منذ عام 2006، وجرحت 167 صيادا واعتقلت 633 آخرين. كما ألحقت سلطات الاحتلال أضرارا كبيرة لـ 159 قارب صيد خلال الاعتداءات المتفرقة وصادرت 159 مركبا أعادت فقط 3

[7] سعر عبوة الفيبرجلاس حاليا يعادل 1400 شيكل مقارنة بحوالي 200 شيكل قبل عام 2012.

منها سنة 2008 و54 قارب تم إعادتها خلال السنوات 2015 الى 2018، وقد أعيدت هذه القوارب بدون المعدات الرئيسية (المحرك، وأجهزة الملاحة وشباك الصيد) أي أنها تحتاج لصيانة كاملة وغير صالحة للعمل. وخلال شهر مايو هذا العام وفي أعقاب التماس جمعيات حقوق إنسان للمحكمة العليا الاسرائيلية، من المفترض أن تعيد إسرائيل 65 قارب صيد محتجزاً [8] لديها تابعة لصيادين من غزة.

تسبب الاحتلال وسياسة العقوبات الجماعية في خسائر فادحة للصيادين وممتلكاتهم وسبل عيشهم. حيث تنص المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم".

الاعتداءات الإسرائيلية منذ 2006 حتى نهاية يونيو 2019

- 10 حالات قتل لصيادين
- 167 حالات إصابة لصيادين
- 633 حالة اعتقال
- 159 قارب تم تدميرها
- 159 قارب تم مصادرتها

جدول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الصيادين

السنة	قتل	إصابة	اعتقال	تدمير قوارب	مصادرة قوارب
2006	1	1			
2007			64	7	
2008			15	3	3
2009	1	9	14		3
2010	1	11	21	1	7
2011		3	32	3	9
2012	1	2	72	5	14
2013		4	17	1	3
2014	1	10	53	17	14
2015	1	25	73	7	17
2016		30	135	15	45
2017	2	21	39	21	13
2018	2	30	70	30	20
2019[9]		21	28	49	11
المجموع	**10**	**167**	**633**	**159**	**159**

أثرت قيود الاحتلال الإسرائيلي على قطاع الصيد والصيادين من حيث الحالة الاقتصادية للصياد وتوفير لقمة العيش والحياة الكريمة له ولعائلته. ويظهر الرسم التوضيحي رقم (4) كميات الصيد عبر السنوات مقارنة مع عدد القوارب. ويظهر كلا خطي التوجه أنه بالرغم من زيادة عدد القوارب بشكل واضح إلا أن ذلك لم يؤثر على كمية الصيد بل انخفاض كميات الصيد والذي يعزى إلى زيادة القيود على الصيادين وتقليص مساحات الصيد. كما أدى ذلك إلى إجبار معظم الصيادين للعمل ضمن الثلاثة أميال ما يؤدي إلى تدمير البنية البيئية ومراكز تكاثر الأسماك على الشاطئ.

[8] بيان صادر عن مركز الميزان لحقوق الانسان، مايو 2019. http://www.mezan.org/post/28641
[9] البيانات حتى نهاية شهر يونيو 2019

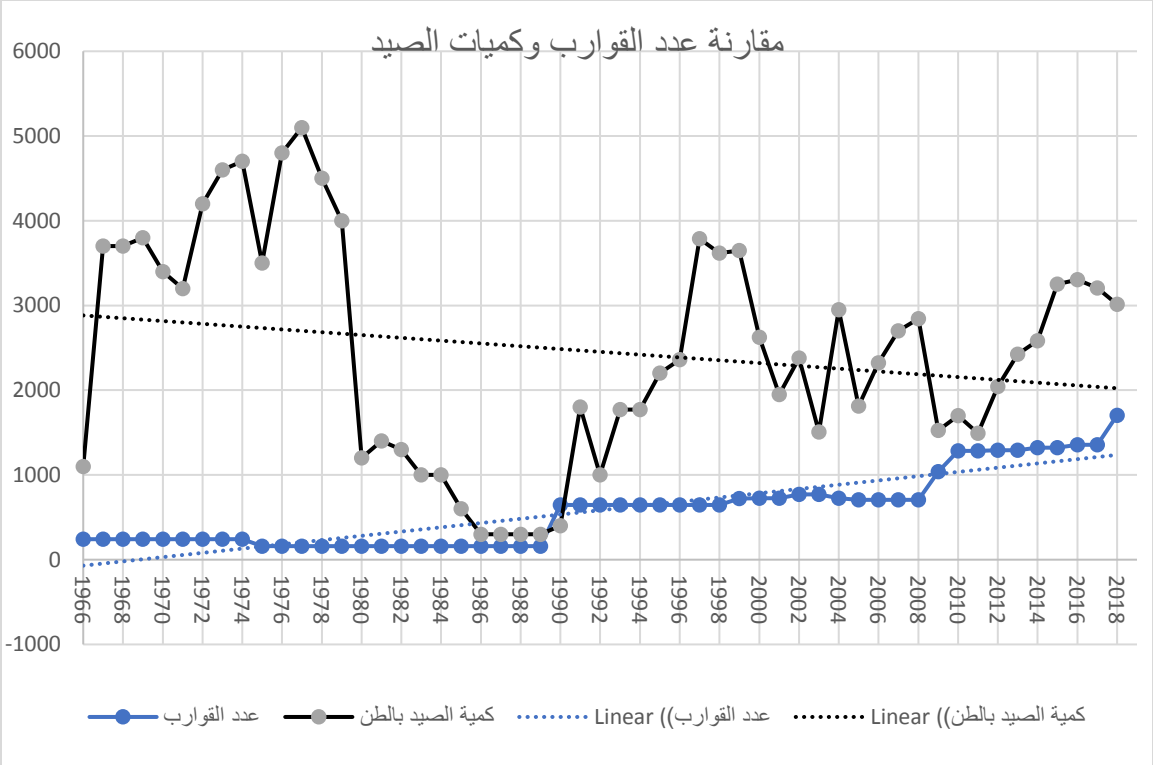

رسم توضيحي 4 مقارنة عدد القوارب وكميات الصيد عبر السنين

يظهر الشكل أعلاه نوعا ما تناسقا منطقيا وطبيعيا في زيادة عدد قوارب الصيد خلال الفترة ما بعد اتفاقية أوسلو وبعد تشديد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2007. وعلى النقيض فإن كمية السمك المصطاد لا تتوافق بشكل منطقي مع عدد القوارب مع العلم أن عدد الصيادين قد ازداد أيضا وأنه اعتبارا من سنة 2016 تم إضافة أسماك السردين الصغيرة (البزرة أو الزريعة بالعامية) إلى كميات الصيد على الرغم من القيمة المادية المنخفضة لها. وهذا بدوره يعزز أن القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال هي العامل الأقوى في التأثير على كمية الصيد وبالتالي انخفاض العائد منه على الصياد والمواطن الفلسطيني، كما أدت هذه السياسات إلى زيادة الآثار السلبية على البيئة البحرية مثل الصيد الجائر.

قطاع الصيد والأمن الغذائي والموارد الطبيعية

يعد الإنتاج السمكي جزءً مهما من مدخلات الإنتاج في الدول الساحلية أو تلك التي تحتوي على البحيرات والأنهار. كما تعد الأسماك من أحد أهم موارد توفير البروتين وتوفير غذاء صحي للسكان. وفي قطاع غزة يعمل الصيادون بجهد من أجل تلبية احتياجات السوق المحلي من الأسماك الطازجة. وبالإشارة إلى تقرير مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية الصادر في مارس 2018 فإن قطاع صيد الأسماك ما يزال يشكّل مصدرًا مهماً من مصادر العمل. ويُعد السمك، ولا سيما السردين، مصدرًا رئيسيًا من مصادر البروتين والمغذيات الدقيقة وأحماض أوميغا-3 الدهنية للفلسطينيين في غزة، كما يسهم في التنوع الغذائي[10]. وفي شهر مايو من هذا العام أصدرت الشبكة بيانا[11] حذرت فيه من انعدام الأمن الغذائي لسكان قطاع غزة، حيث وصلت نسبة انعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة أو متوسطة الى (68%) لحوالي مليون وثلاثمائة ألف مواطن في قطاع غزة مقارنة بنسبة 40% عام 2017.

ما يزال الاحتلال الإسرائيلي يمثل العائق الأكبر أمام تحقيق أي تطوير على قطاع الموارد المائية بما فيها الصيد في فلسطين. إنّ اتفاقية عام 1982م تعطي لدولة فلسطين الحق في استغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث "تعطي هذه الاتفاقية الدول الحقوق القصرية في التنقيب عن البترول، والغاز حتى مسافة 350 ميلاً بحرياً (648 كم) من الشاطئ، والصيد في حدود 200 ميل بحري، (370 كم) من سواحلها، وفي حدود هاتين المائتي ميلٍ بحريّ، والتي تسمى المنطقة الاقتصادية الخالصة، يكون

[10] https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-fisheries-fishing-catch-increases-amid-ongoing-protection-concerns-1
[11] http://pngoportal.org/news/15438.html

لجميع الدول حقوق أعالي البحار الخاصة بالملاحة، والطيران، ولكن تتحكم الدول الساحلية في جميع المصادر الاقتصادية في هذه المنطقة."[12]

طبقا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام 2015 فقد تراوحت معدلات استهلاك الفرد سنويا في معظم الدول ما بين 7.7 الى 25 كيلوجرام[13]. ومع العلم أن المواطن بالضفة الغربية تحديداً، من أقل شعوب العالم استهلاكاً للأسماك؛ حيث إن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني بالعام لا يتجاوز 2.5 كغم/سنوياً من لحوم السمك[14]، إلا أن معدل استهلاك المواطن الفلسطيني في قطاع غزة لم يتجاوز مستوى 2 كغم/سنوياً من الأسماك الطازجة منذ عام 2005 وحتى إعداد هذه الورقة.

إن قيام الاحتلال الإسرائيلي في بداية عام 2019 بالإعلان عن توسيع مساحة الصيد والسماح لمسافة 15 ميلا بحريا لم يفضِ إلى تحسين الحالة الاقتصادية والمعيشية للصيادين. إن تحسين الحياة للسكان المدنيين يجب ألا يرتبط بالعقاب الجماعي كما يجب أن يرتبط توسيع مساحة الصيد بالسماح لمواد صناعة القوارب وصيانتها ومعدات الصيد من الدخول بحرية ودون أي تأخير إلى قطاع غزة.

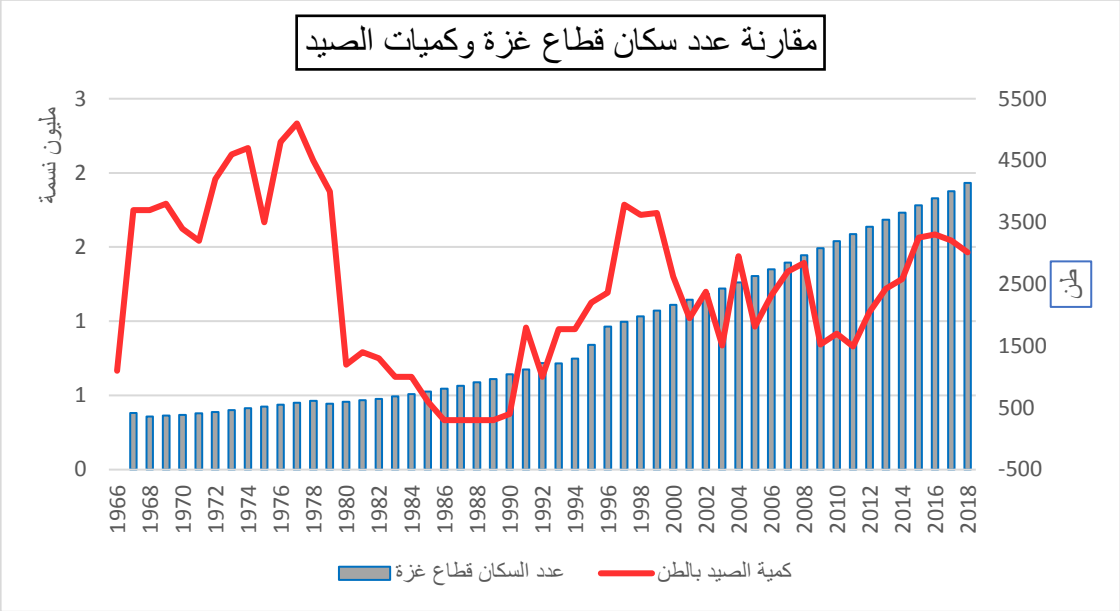

رسم توضيحي 5 عدد السكان في قطاع غزة وكميات الصيد

توصيات خاصة بالمانحين والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي:

- العمل على توسيع مناطق الصيد ورفع الحصار البحري عن الصيادين من اجل العمل على تطوير أنفسهم للصيد والوصول إلى أعالي البحار.
- محاسبة الاحتلال ورفع قضايا تعويض عن الخسائر البشرية والمادية التي طالت قطاع الصيد
- رفع الحظر المفروض من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن جميع معدات الصيد وصيانة القوارب وإلغاء قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج وإدخال مواد الصيد بمختلف أنواعها
- دعم وتطوير قطاع الصيد من خلال توفير الدعم لدراسات وأبحاث لحماية قطاع الصيد والحفاظ على الثروة السمكية
- توفير الحماية للصيادين للعمل في ظروف طبيعية آمنة خالية من المخاطر
- توفير الدعم المادي للصيادين وأسرهم بمدخلات إنتاج للحفاظ على معيشتهم
- العمل على تأكيد سيادة واستغلال ووصول الفلسطينيين إلى مصادر رزقهم وسبل عيشهم بشكل آمن ضمن إطار قانوني محمي عالميا.

[12] https://www.britannica.com/topic/Law-of-the-Sea#ref913546
[13] حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2018 - تحقيق أهداف التنمية المستدامة www.fao.org/3/i9540ar/I9540AR.pdf
[14] http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8966

توصيات خاصة للسلطات المحلية

- توحيد الجهود من أجل الحفاظ على حقوق الصياد
- وضع خطة استراتيجية وطنية تهدف إلى النهوض بقطاع الصيد وتطويره والحفاظ على البيئة البحرية وسن قانون للحفاظ على الحياة البحرية وتحديد قوانين الصيد زمانيا ومكانيا وفنيا.
- العمل على فضح جرائم الاحتلال ضد الصيادين على الصعيد الدولي بهدف الضغط على الاحتلال لوقف اعتداءاته
- إعفاء الصيادين من كافة أنواع الضرائب والرسوم بما فيها ضريبة البلو على الوقود
- تفعيل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وإدراج الصيادين ضمن الفئات المشاركة فيه والمستفيدة منه
- تطوير مراسي ملائمة للصيادين من أجل حماية ممتلكاتهم ومقدراتهم
- إنشاء ورش لصناعة القوارب وصيانة المحركات البحرية
- دعم الاستزراع السمكي
- تدريب الصيادين على السلامة أثناء العمل وتدريبهم على استخدام التقنيات الحديثة في الصيد من أجل تحسين العوائد على الصعيد الشخصي والوطني .
- توفير الدعم المادي لإجراء مسوحات إحصائية دقيقة حول أعداد الصيادين وأسطول وكميات الصيد وآليات تسجيلها .
- توفير بدائل عملية للصيادين في فترة تكاثر الأسماك

مصادر المعلومات:

- الإدارة العامة للثروة السمكية – وزارة الزراعة
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان
- مركز الميزان لحقوق الانسان
- مكتب تنسيق الشئون الإنسانية OCHA
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو FAO)

خريطة مناطق الصيد

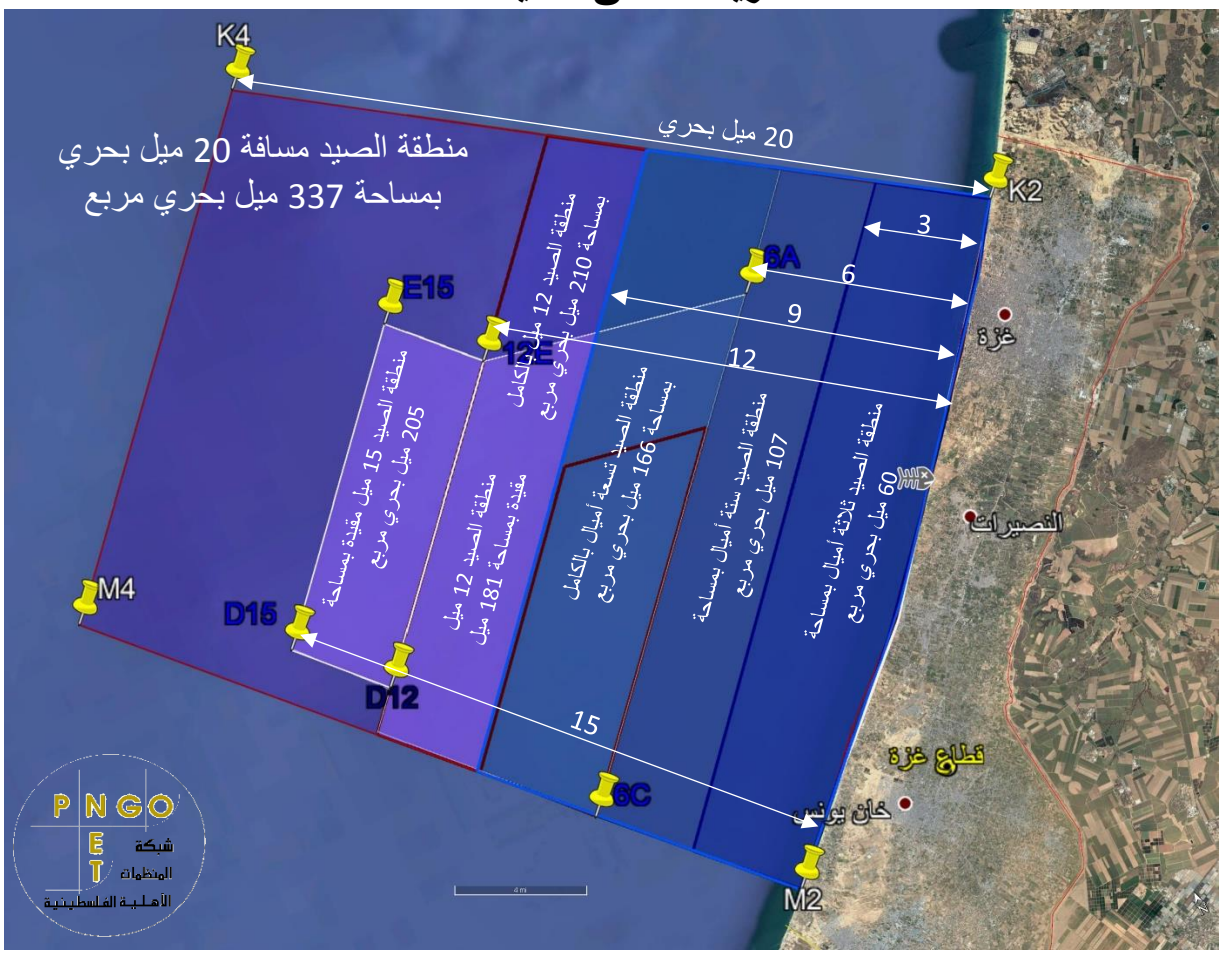

المسافة بالميل البحري	المساحة بالميل البحري المربع	النسبة
مسافة 20 ميل بالكامل	337	100%
مسافة 15 ميل بالكامل	254	75%
مسافة 12 ميل بالكامل	210	62%
مسافة 9 ميل بالكامل	166	49%
مسافة 6 ميل بالكامل + نصف مساحة 9 ميل جنوبا	137	41%
مسافة 6 ميل بالكامل	107	32%
مسافة 3 ميل بالكامل	60	18%

خريطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية OCHA حول الإغلاقات والقيود على الحركة